الباب الأول

مدخل عام

obeikandl.com

obeikandl.com

تعريف التنمية والحضارة والنهضة:

التنمية هى الوثبةُ في سبيل التقدّم كما فى المعجم والمعجم الوسيط وأما التنمية اصطلاحاً فهى الارتفاع والارتقاء الفكري ،لأن الأمة لا يمكن أن تنهض إلا إذا كان لديها كم من الافكار تؤمن بها وتُبدع في استعمالها،والتنمية يمكن أن تكون صحيحة أو فاسده تبعاً للأفكار،وما يُشاهد من تقدم في العلم والعمران ما هو إلا نتاج التنمية والإبداع في تطبيق الأفكار حتى لو كانت خاطئة كما هو حادث عند الغرب الآن ٠

الحضارة : كثيراً ما نخلط بين المفهومين ونجعل أحدهما مرادفاً للآخر، وإن كانا لفظين عربيين فلهما معنيين مختلفين،وعدم التمييز بينهما أدى إلى التخبط في الأخذ بهما دون قيد أو شرط والحضارة اصطلاحاً مجموع المفاهيم عن الكون والإنسان والحياة٠

أما المدنية اصطلاحاً فهى الأشكال المادية المستعملة في الحياة من أدوات ومعدات ولوازم في الحياة العامة ،مثل السيارة والطيارة والعمران والكمبيوتر وغيرها، فالتنمية هي التي تؤجج فى الإنسان فكراً متألقاً وتحثه على الابداع وتدفعه إلى الاكتشاف والاختراع،وهذا الأمر لا تقوم به إلا الدول،فالدول هي المؤثر والمحرك في تبني أفكار المجتمع وتطبيقها في كافة المجالات،فأمريكا مثلاً تبنت الافكار الرأسمالية وطبقتها في كل المجالات حتى في السياسة فأبدعت في استعمال هذه

الافكار وتألقت وقادت الأمم، رغم عفونة هذه الأفكار وعدم موافقتها لفطرة الانسان وبنظرة سريعه في سجلات التاريخ نرى كيف كانت أمة الإسلام في الصدر وقادت الأمم والشعوب الأخرى فكرياً وعلمياً وهي نتاج تطبيق الاسلام ٠

النهضة:

النهوض لغة: ترك الموضع والقيام عنه،والنهضة: الطاقة والقوة وأنهضه : قواه على النهوض ويطلق مصطلح الناهض على الفرخ الذي وفر جناحاه ونهض للطيران.

واصطلاحا: الخروج على الرتابة والتمرد على السائد وإزدراء الوضع القائم المتدهور أملاً في غد أفضل نظراً لنشأة الرغبة في تحقيق إزدهار وتقدم ويكون ذلك بالإستخدام والإستثمار السليم للإمكانيات والإستفادة من مختلف المعطيات ويختلف مفهوم النهضة وتتعدد الإستعمالات فهناك من إتخذ من عنصر القوة وتنازع البقاء معياراً للتقدم والتأخر وهناك من رأى أن التطور إنما يكون بالقدرة العلمية والتقنية والإنتاجية أما القيم الروحية والأخلاقية ونوع العلاقات الإجتماعية فيما بين الناس والشعوب فليست معياراً لنهضة الشعوب والنهضة في التصور الإسلامي لصناع الحياة لايقتصر ربطها بالتطور التقني فى الماديات فقط بل يمتد ليشمل أساليب التنظيم البشري التي تحقق مجمل الشروط المادية والمعنوية

الواجب إستيفاؤها من أجل تحقيق نهضة شاملة وقد جاء الإسلام منهج وسط وإعتدال وجعل الإنسان محور الرسالة حيث قال تعالى:(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) أي لا بد أن يتغير الإنسان ويحقق مع نفسه نهضة حقيقية حتى يستطيع أن ينهض بمجتمعه وأمته فتمتد أشعة النهضة من ثنايا نفسه لتضيء العالم من حوله.

أطوار النهضات تمر أي حضارة بأربعة أطوارهى:

الصحوة: وهي حالة من أفاق من النوم ولم يضيء النور، فيتخبط هنا وهناك، فهي مرحلة حماس متدفق، وإحساس بالهوية، لكنها تفتقد الرؤية والوعي، وكثيراً ما تتضارب فيها التحركات ويكثر الخلاف ولكنها يتأجج فيها الإحساس بالذات وبالهوية.

اليقظة: وهي مرحلة إضاءة النور، ومعرفة الوسط المحيط، فهي مرحلة وعي ورشد يلازمان الحماس، وهي مرحلة تنظيم الجهود العملية لتصب في اتجاه وهدف هو فهم الواقع.

النهضة: وهى نتاج مرحلة اليقظة وقد سبق تعريفها وهي طريقة التأثير في الواقع.

الحضارة: وهي النتاج المادي الملموس وتمثل النموذج المنشود وثمرة الفعل.

دور المبادرة الفردية

المبادرة الفردية هي التي أعطت المعنى والروح للحضارة وهي التي بعثتها ولو نظرنا لمسيرة التطور في أوروبا من سقراط لروجر بيكون لكوبرونيكس لجاليليو وديكارت وسالوس ولافاوازييه،كل هؤلاء ساهموا في صناعة النهضة في مجتمعاتهم في ظروف صعبة لم يكن هناك فيها خطة مركزية لإحداث التحولات ولكل منهم قصة ألم في عصره رواها التاريخ،كل منها يضيف بعداً جديداً للحياة ويحدث زلزالاً من نوع ما، يطلق عليها المسار التراكمى وهى مبادرات صغيرة ومتوسطة وكبيرة ولكنها لم تصل لاحتشاد الدولة والمسار الذي نتحرك فيه كأفراد في غياب مشروع جامع مركز كالذي أنتجته الصين أو ماليزيا أو سنغافورة يلقي بعبء كبير على النخب والشباب، ولكنه مسار بناء يحتاج لرؤية يتحدد من خلالها شكل المستقبل الذي يراد إنتاجه.

ماذا تحتاج النهضة؟

لكي تشهد مجتمعاتنا مثل هذا العمل الجبار نحو النهضة تحتاج إلى عاملين:

١- كتلة حرجة كمية: وهي موجودة الآن - وليست بالقليلة - نشهدها في الشوارع والجامعات وعند صناديق الاقتراع في كثير من الأحيان عندما تتاح الفرصة للناس أن يعبروا عن آراءهم.

٢- كتلة حرجة نوعية: وهي التي تستثمر وتحول الكتلة الكمية إلى قوة حقيقية مؤثرة أي أن عليها المعول في إطلاق عملية التحول والانطلاق.

وحين نتحدث عن نهضة الأمة فإنما نريد بذلك أن تستعيد الأمة مكانتها الحضارية، وأن تحقق التنمية الحقيقية والنهضة المأمولة، وأن تصبح جماهير الأمة مواطنين من الدرجة الأولى في الأسرة العالمية ولما كان واقع الأمة يمكن النظر إليه من زاوية النخب الفكرية وقوى المجتمعات الحية، كما يمكن النظر إليه من زاوية الدولة القطرية والحكومات والمؤسسات الرسمية، فإن التكامل بين دور المفكرين والدول يصبح ضرورة قصوى للنهضة، وعلى ذلك فالمشروع موجه لهذين العنصرين الحيويين في أي مجتمع ولا شك أن المشروع في بداياته سيحتاج إلى قيادة النخب الفكرية المؤثرة لينتظم بعد ذلك في المشروع كل جهد نافع لأي تيار أو حزب أو مؤسسة أو أفراد مستقلين، فمرحلة اليقظة وتنظيم خارطة المعرفة هي دور أهل الفكر والنظر.

ونحن نؤمن بأن النهضة المرجوة لا تستطيع أن تقوم بها الشعوب منفردة؛ بل لا تكون إلا بمشروع تتبناه الحكومات فتحشد قوى الشعب من أجل النجاح في تحقيق النهضة ومواجهة التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، تماماً مثلما فعلت اليابان وماليزيا ومن ثم فإننا نرى أن قيادة الحكومات للمشروع تبدأ من المرحلة الانتقالية من اليقظة إلى النهضة وتستمر حتى صناعة الحضارة، لتنطلق به من الفكرة إلى

التطبيق، ومن عالم الأفكار إلى عالمي العلاقات والأشياء، ومن الأحلام والخيال إلى أرض التنفيذ فالحكومات هي القيادة الطبيعية لهذا المشروع الاحتشادي في عالم التطبيق، بينما تمثل النخب الفكرية القيادة الطبيعية لهذا المشروع في عالم الأفكار والتنظير والبعث والتنوير والتحضير.

علاقة التنمية بالتعليم

لم يعد دور التعليم كبوابة للتقدم والتنمية قضية محل جدل أو شك على مستوى كل بلدان العالم بل تشير كل الخبرات الدولية إلى أن عمليات التنمية أو التحديث والنمو الناجحة في مجالات الحياة المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدأت من التعليم،وهو ما جعل تطوير التعليم وتحديثه قضية ذات أولوية دائمة،في برامج وسياسات كل البلدان ليس فقط الدول الساعية للتنمية، بل ربما تحظى بقدر أكبر من الأهمية في الدول المتقدمة حتى تحافظ على مستوى تقدمها، وهو ما يمكن أن نلمسه في دول مثل الولايات المتحدة التي أصدرت تقريراً سمى أمة فى خطر في عهد الرئيس ريجان لينبه كل مؤسسات المجتمع الأمريكي لتدارك مواطن الضعف في نظام التعليم،وفى إنجلترا تبني رئيس وزرائها توني بلير قضية التعليم وتطويره كقضية ذات أولوية أولى وأجدر بالاهتمام والرعاية في برنامج حكومته،أما دول السوق الأوربية المشتركة فقد خصص رؤساؤها قمة خاصة عام ٨٦ عرفت بقمة يوريكا

لدراسة مخاطر التخلف العلمي على دولهم، وبحثوا الوسائل الكفيلة بمجابهة هذه المخاطر وكان التعليم طبعا هو أهمها.

هذه الأهمية النوعية للتعليم، وضعته كأحد أهم المعايير في تقويم مستوى نمو ورفاهية وقدرات الدول المختلفة، وهي المعايير التي تجاوزت بالتأكيد في الدول المتقدمة ضمانه كحق إنساني أساسي متوافر لجميع المواطنين، وأصبحت تدور حول نسبة ومستويات ونوعية التعليم، التي تتجاوز معدلات من يقرأون ويكتبون، وأصبحت تدور حول نسبة التعليم الجامعي، التي وصلت في بلد مثل الولايات المتحدة إلى ٦٤% من الشريحة العمرية، وأكثر من ٥٠% في اليابان، و٣٥,٥% في إسرائيل، بينما مازالت مصر تقف عند حدود ١٩%،أيضا من ضمن المعايير التي تستخدم في قياس قدرات الدول ومدى تقدمها نسبة ما تملكه من مهندسين وعلماء ومخترعين إلى كل مليون من السكان.

هذه المعايير وغيرها تعني أن عملية التنمية والتحديث في علاقتها بتطوير النظام التعليمي في بلد مثل مصر يعاني العديد من المشاكل المتشابكة ذات البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي، يجب أن تتجاوز الرؤى التقليدية أو السقوف التي تطرح كأفق يجب الوصول إليه في معظم السياسات والبرامج التي تفصل غالبا بين تطوير النظام التعليمي في مصر وإخراجه من أزمته وعملية تنمية وتحديث المجتمع، فاعتبار التعليم مدخل أو قاطرة عملية تحديث وتنمية المجتمع المصري

،يجب أن يضع مشكلات النظام التعليمي وإصلاحه وتطويره في بؤرة عملية التحديث والتنمية، كما أن تطوير هذا النظام يجب أن يأتي في سياق تطوير وتحديث كل الأنظمة الأخرى مثل النظام الاقتصادي والسياسي ومتفاعلا ومرتبطا معها، وليس منفصلا عنها.

هذه العلاقة العضوية بين نظام التعليم كنسق اجتماعي، وبين الأنساق الاجتماعية الأخرى، يفرض تجاوز الرؤية السائدة التى تتعامل مع نظام التعليم،كنسق قائم بذاته ومنفصل عن باقي الأنساق الاجتماعية، وبالتالي فالنتيجة الفعلية لعملية إصلاحه هى عدم استجابة كل الإصلاحات لما يمكن أن يطلق عليه عملية التحديث والإصلاح الشامل للمجتمع، فلا يمكن الحديث عن نظام تعليم متقدم في مجتمع كل أنظمته الاجتماعية متخلفة،والعكس صحيح أيضاً،هذه الرؤية في تحديث المجتمع وتحديث التعليم تستلزم إعادة النظر في العديد من الشعارات والسياسات مثل:

- الشعار التقليدي في مكافحة الأمية الذي يحصر الجهود الفعلية منذ بداية القرن الماضي وحتى الآن، في مجرد مكافحة الأمية الأبجدية.
- السياسات التى تختصر ضمان حق التعليم فى مجرد توفير مقعد دراسي لكل طفل في مرحلة التعليم الإلزامي، بصرف النظر عن نوعية وجودة التعليم الذي يحصل عليه.
- إتاحة التعليم الجامعي لنسبة محدودة من الشباب، عبر سباق لا إنساني لا يكشف عن أي قدرات أومهارات أو ميول فعلية لهذه النسبة المحدودة.

- اختصار عملية تطوير التعليم في مجرد تغيير الكتاب المدرسي، دون النظر إلى باقي مدخلات العملية التعليمية، من مدرس، وأساليب تعليم ونظم تقييم.. الخ.

- أهداف نظام التعليم ذاته ونوعية الخريج المطلوب من حيث امتلاكه لخبرات ومهارات محددة في كل مرحلة تعليمية، وإرتباط هذه المهارات والخبرات باحتياجات التنمية والتحديث، وهو ما يمكن ملاحظته مباشرة في العمومية الشديدة لأهداف استراتيجية تطوير التعليم، مثل تحقيق التنمية الشاملة،أو إقامة المجتمع المنتج،دون ترجمة هذه الأهداف العامة لأهداف إجرائية قابلة للقياس.

- الدور الاجتماعي للمدرسة، وعزلتها الحالية والمناخ الذي يتعلم فيه التلميذ،والذي يكرس هذه العزلة عن المجتمع ومشاكله وعدم القدرة على التواصل معه، والإستفادة من موارده، وخدماته.

- حزمة القيم التي تتم على أساسها التنشئة الاجتماعية داخل المؤسسة التعليمية،والتي تهمش أو تغيب القيم الدافعة للنهضة والتحديث والممارسات المرتبطة بها، مثل الاعتماد على معيار الكفاءة والقدرة على الانجاز في التقييم، احترام الوقت، قيم الإنضباط فى العمل، احترام القانون، العمل كفريق.

- الحالة العقلية التي يتم إعداد الأطفال عليها، وهي تعلى ما هو غيبي وميتافيزيقي، وتبعد بدرجة كبيرة عن التفكير العلمي المنطقي القائم على

ربط الأسباب بالنتائج وتحليل الواقع والقدرة على الاستنباط والاستنتاج.

- الازدواج والتشرذم في النظام التعليمي ما قبل الجامعي والتي نشاهد فيها تعليما (عاما/ فنيا، حكوميا/ خاصا، دينيا/ مدنيا، عاديا/ لغات.. إلخ) تؤدي بشكل مباشر لفوارق واضحة في الأذهان والتكوين والمراجع الثقافية بين أبناء الوطن.

الشيء المثير للإنتباه،الذي يجب أن نتوقف عنده كثيراً أن هذه المشكلات ليست مشكلات طارئة على نظام التعليم في مصر،بل مشكلات تمتد بجذورها لبدايات نشأة نظام التعليم الحديث،ويكفي استعراض كتاب مستقبل الثقافة في مصر للدكتور طه حسين،الذي صدر في نهاية النصف الأول من القرن الماضي،والذي أكد على أهمية إصلاح التعليم مشيراً إلى أن حياة مصر الخاصة، وتطورها الحديث يقضيان بأن تؤخذ أمور التعليم كلها بالجد والحزم،وأن يكون تنظيمها دقيقاً،والإشراف عليها قوياً،وملاحظتها متصلة ورصد فيه كل المشكلات التعليمية، وهو ما يؤكد أن أزمة نظام التعليم في مصر تمتد وتتواصل وتتراكم عبر أكثر من حقبة سياسية يشهدها المجتمع المصري وعرف فيها تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة ومتباينة استطاع خلالها النظام التعليمي أن يحافظ على استبقاء جوهره وفلسفته بكل تناقضاتها ومشاكلها رغم أي مظاهر للتغيير والتطوير الخارجي.

وهو ما يؤكده كتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى نشر عام

١٩٩٨، فهو يشخص أحوال أو أمراض التعليم العام فيقول ومع انعكاسات وتداعيات الانفجار السكانى والتزايد الهائل فى أعداد التلاميذ وتحميل الفصول الدراسية فوق طاقاتها وصلت فى بعض الأحيان إلى مائة تلميذ وتعدد الفترات التى وصلت إلى أربع فترات دراسية فى اليوم الواحد، بحيث لم يكن الزمن الذى يقضيه التلميذ فى مدرسته يتجاوز ساعتين أو ثلاث ساعات يومياً تدهورت تماماً العملية التعليمية وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير، أحدث تأثيراً سلبياً فى كل مكونات التعليم وعناصره الأخرى، من معلم ومناهج دراسية وغيرها،كما أحدث انفصاماً بين نظم التعليم وعناصره الأخرى من معلم ومناهج دراسية وغيرها، وأحدث انفصاماً بين نظم التعليم واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادي الجديد، بحيث لا يجد الخريج فرص عمل مناسبة رغم حصوله على الشهادة،لأنها لا تمهده للإسهام فى حركة المجتمع،هذا بالإضافة إلى غياب بعد المستقبل، حيث ظلت المؤسسات التعليمية معنية بالماضى فبعد المستقبل رغم أهميته غائب تماما عن مناهجنا التعليم ويلح الدكتور حسين على أن تعليم المستقبل، هو ذلك التعليم الذى يعد التلميذ للمواطنة الحرة المتسامحة فى مجتمع ديمقراطي ،وتخلو من النزعة إلى التعصب والعنف والإرهاب حيث أن كل هذه النزعات والممارسات تبدأ فى عقول البشر قبل أن تصل إلى الشارع ويستخدم القنبلة والمدفع.

كذلك يسوق الدكتور حسين كامل بهاء الدين حججه، على أن بداية

إصلاح العملية التعليمية هى المعلم، فهو لا يعتبره فقط حجر الزاوية فى العملية التعليمية برمتها، ولكنه يعتبره أيضاً بمثابة قائد الأوركسترا الذى ترتكز مهمته الأساسية فى إطلاق قدرات الفريق الذى يقوده فى المدرسة ولا يخفى على أحد أن إعداد المعلم لهذا الدور يمثل تحدياً خطيراً، خاصة أن لدينا أكثر من ٨٥٠ ألف معلم تربوا فى ظل نظام التعليم هذا المطلوب تغييره، حتى نستطيع مواكبة العصر.

إذن فقضية تطوير التعليم كمفتاح لتحديث المجتمع المصرى لا تنحصر فقط في نشر التعليم والتوسع في إمكاناته ومؤسساته،وإنما يجب أن تمتد بالضرورة إلى نوعية التعليم وأفاقه، فالتعليم في مصر على سبيل المثال،مازال يوظف لخدمة ما يسمى بتكوين وبناء المواطن الصالح وهو ما يعني عند الترجمة العملية اقتصار التعليم ومضمونه على تهذيب المواطن وتثقيفه، أو بالمعنى الحرفى صياغته حسب نموذج معين ليكون مطيعاً للنظام وملتزما به دون تذمر أو اعتراض أو قدرة على النقد وهو ما عبر عنه الكاتب السوداني الشهير الطيب صالح في روايته موسم الهجرة للشمال، حين قال أنهم يرسلوننا إلى المدارس لكي نقول لهم نعم، وهوما يؤصل له التربوي الشهير باولو فريرى في تاكيده أنهم يعلمون في المدارس ثقافة الصمت والخلاصة هنا أن التعليم في مصر بحاجة لمواطن صالح من نوع جديد لا يقول انعم فقط، بل قبلها يقول لماذا؟ وكيف؟ ولا هنا يصبح التعليم هو الدعامة الصحيحة للحرية التي يشعر

فيها الفرد بواجباته وحقوقه وبواجبات مواطنيه وحقوقهم وهو ما ينمي لديه الإحساس بالمسئولية الاجتماعية تلك المسئولية التي تدفعه للتفكير والإنجاز والابتكار لصالح الوطن، وبالتالى لا يمكن هنا فصل عملية تطوير التعليم واصلاحه وتحديثه عن عمليات موازية فى النظام السياسى تقرن القيم التى تربى عليها أجيال التلاميذ والطلاب بالممارسة الواقعية وتدعمها حتى تصبح جزءا من الثقافة والوعى الاجتماعى السائد.

ركائز التنمية

ما من عمل مهما كان ضئيلاً إلا وكان له ركائز يرتكز عليها ناهيك عن الأعمال العملاقة التى لابد لها من ركائز قوية تعتمد عليها كالتنمية فى مراحلها المختلفة ولقد أوجز الدكتور على الدين هلال ركائز التنمية المصرية فى أربعة عناصر تعبر عن الشكل السياسى للدولة وعن العدالة الاجتماعية وهى باختصار:-

١- نظام ديمقراطى يحترم حقوق الإنسان ويوسع دائرة المشاركة السياسية لتشمل لجميع المصريين

٢- نظام اقتصادى يعبر عن الموارد الاقتصادية ويحقق عدالة اجتماعية

٣-منظومة قيم تحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة والقيم الدينية فى المجتمع المصرى تحتل مرتبة عالية وذلك بنظام يحقق التواصل مع العناصر الإيجابية الموجودة فى المجتمع ٠

٤ـ الاستقلال الوطنى فى قرارات السياسة الخارجية.

صلة مفهوم الثقافه بمفهومي الحضارة والمدنية:

من خلال استعراض دلالات كل من الثقافة والحضارة والمدنية في اللغة واستعمالاتها في الاصطلاح نستنتج أنها تدل في الأصل على الأشياء المادية المحسوسة، ونقلت منها إلى المعنويات، وتجمع في بعض استعمالاتها بين الماديات المحسوسة والمعنويات، وتتداخل استعمالات الثقافة والحضارة من جهة واستعمالات الحضارة والمدنية من جهة أخرى؛ فإذا اقترن مفهوم الثقافة بالحضارة في الاستعمال أفاد مفهوم الثقافة بالجوانب الفكرية كسبب للمنجز المادي النوعي الذي نتج عن الحضارة،وإذا اقترن مفهوم الحضارة بالمدنية ناب عن مفهوم الثقافة وأفادت المدنية بمفهوم الحضارة.

ويلاحظ بين كل من الثقافة والحضارة عموم وخصوص متبادل؛ ففي بعض الاستعمالات تكون الحضارة أعم والثقافة أخص وبناء على ذلك فلكل حضارة ثقافة وليس لكل ثقافة حضارة، وفي بعض الاستعمالات تكون الثقافة هي الأعم فيكون لكل ثقافة حضارة وليس لكل حضارة ثقافة وينطبق هذا العموم والخصوص على الحضارة والمدنية إذا اقترنتا بصفة أو أخرى، ويمكن التحديد في دلالة كل من الثقافة والحضارة والمدنية من أجل التمييز بين المفاهيم بالنظر في الآتي: الثقافة تعد

بمثابة الخريطة العقلية للحضارة والمرجع للمدنية، والحضارة تتجسد في الانجازات المادية ومنتجاتها، والمدنية تتمثل في الأساليب التي تعمل بها المؤسسات الحضارية من النواحي الإدارية والقانونية وضبط السلوك العام.

وبناء على هذا تتضح الصلة بين الثقافة والحضارة والمدنية؛ فالثقافة تصبغ الحضارة والمدنية بصبغتها ولها خصوصيتها الزمانية والمكانية والتاريخية، والحضارة كمنجز مادي قابلة للتنوع الثقافي وهي موروث مشاع بين الأمم والشعوب، وكذلك المدنية من حيث هي أساليب إنسانية تختلف مرجعيتها وخلفيتها الفكرية فتحكمها أحيانا الخصوصية الثقافية وتكون في أحيان أخرى عملاً إنسانياً مشتركاً قد يتعارض مع الخصوصية الثقافية.